

## أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

الأول : المفعول به نحو ( وَغَيْضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ) . الثاني : المجرور نحو ( وَوَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ ) وقولك " سَيَرَّ بِيَزَّيْدٍ " وقال ابن دُرَيْسٌ وَوَيْسٌ هَيْلِي وتلميذُه الرَّزْدِيُّ : النائب ضمير المصدر لا المجرور لأنه لا يُتَدَبَّعُ على المحل بالرفع ولأنه يُقَدِّمُ نحو ( كَانَتْ عِنْدَهُ مَسْنُونًا ) ولأنه إذا تقدَّم لم يكن مبتدأ وكلُّ شيء ينوب عن الفاعل . فإذا إذا تقدم كان مبتدأ ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو " مُرٌّ بهند " . ولنا قولهم " سَيَرَّ بِيَزَّيْدٍ سَيَرًا " وأنه إنما يُرَاعَى محل يظهر في الفصح نحو " لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلَا قَائِدًا " بخلاف نحو " مَرَرْتُ بِيَزَّيْدٍ الْفَاضِلَ " بالنصب أو " مُرٌّ بِيَزَّيْدٍ الْفَاضِلُ " بالرفع فلا يجوزان لأنه لا يجوز " مَرَرْتُ زَيْدًا " ولا " مُرٌّ زَيْدٌ " والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رَجَعَ إليه اسم كان وهو المُكَلِّفُ وامتناعُ الابتداء لعدم التجرُّدِ وقد أجازوا النيابة في " لم يُضْرَبْ مِنْ أَعْدٍ " مع امتناع " مِنْ أَعْدٍ " .